

مشاركاً في مراسيم إحياء ذكرى الثورة الفرنسية

بارزاني؛ لن أنسى أبداً دموع السيدة دانيال ميتران للشعب الكردي

□ أربيل/المدى

أشاد رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني بالعلاقات التاريخية بين الشعبين الكرديين والفرنسيين وبين الشعبين الكرديين والفرنسيين والدعم متعدد بسير الإقليم على خطى فرنسا إن فشلت المساعي لإنجاح الديمقراطية في العراق كله. جاء ذلك خلال مشاركة بارزاني في المراسيم التي أقامتها القنصلية الفرنسية في أربيل، إحياءً لذكرى الثورة الفرنسية، بحضور رئيس حكومة الإقليم نيجيرفان بارزاني وممثل وزارة الخارجية العراقية لبيد عباوي، وأشاد بارزاني في كلمة له بـ "العلاقات التاريخية بين الشعبين الكردي والفرنسي"، مؤكداً أن "فرنسا العديد من الأفضال على الشعب الكردي من خلال دعمها الحركة التحررية الكردية". واستذكر بارزاني المواقف الإيجابية للحكومة الفرنسية تجاه القضية الكردية قائلاً "في عام ١٩٦٧ أبرمت الحكومة العراقية اتفاقاً مع سربيين من الطائرات الحربية من نوع الميراج ووقتها كان الجنرال ديغول موجوداً وهو كان شخصية سياسية فرنسية عالمية معروفة.. وكان



بارزاني والقنصل الفرنسي

الشعب الكردي بأن لديهم صديقاً فرنسياً وهو فرانسوا ميتران وما دمت هناك سوف أدعمكم ولكن إن رحلت فسوف يدعكم الشعب الفرنسي". وحول الثورة الفرنسية وزامنها مع ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ في العراق قال بارزاني "شاءت الصدفة أن يكون ١٤ تموز مشتركاً بين الفرنسيين والعراقيين وأصبحت الثورة الفرنسية مشعلاً للشعوب الأخرى"، ولا نندي كيف أصبح يوم ١٤ تموز يوماً مشتركاً بين الفرنسيين والعراقيين بعد حدوث ثورة عام ١٩٥٨". وأضاف بارزاني "رأينا أن الشعب الفرنسي وصل إلى ما وصل إليه اليوم من تطور بعد الثورة"، معرباً عن أسفه لأن "الشعب العراقي مازال يعيش في المعاناة حتى بعد هذه الثورة". وشدد بارزاني على السعي أن "يقلدكم جميع العراقيين في السير على النهج الديمقراطي"، مستذكراً "إن لم نستطع القيام بهذا في العراق كله فنعلم أن يسير إقليم كردستان على النهج الذي أنتم سرتم عليه وعدم التخلي عن الديمقراطية وستكون جميع الخطوات في إطار الديمقراطية".

ديغول فوراً بإلغاء العقد مع الحكومة العراقية". وأبلغ سيادتكم أن هذه الطائرات هي من أجل قتل نساء وأطفال الكرد وإحراق القرى الكردستانية، فقام الجنرال

ديغول فوراً بإلغاء العقد مع الحكومة العراقية". وأبلغ سيادتكم أن هذه الطائرات هي من أجل قتل نساء وأطفال الكرد وإحراق القرى الكردستانية، فقام الجنرال

ديغول فوراً بإلغاء العقد مع الحكومة العراقية". وأبلغ سيادتكم أن هذه الطائرات هي من أجل قتل نساء وأطفال الكرد وإحراق القرى الكردستانية، فقام الجنرال

وفاة النائب السابق للتحالف الكردستاني البروفيسور سعدي برزنجي بعد صراع مع المرض

□ أربيل /المدى



سعدي برزنجي

صلاح الدين في مدينة أربيل، والراحل حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية من جامعة غرينوبل في فرنسا عام ١٩٧٨، وكان رئيس قسم القانون في جامعة صلاح الدين (١٩٨٩، ١٩٩١)، وعميد كلية القانون والسياسة (١٩٩١، ١٩٩٩). وكان المستشار القانوني لرئيس إقليم كردستان منذ عام ١٩٩٦، وتقلد منصب وزير الاقتصاد والمال في حكومة الإقليم، وكان له دور كبير في وضع الدستور الدائم للعراق. وحزب خمسة كتب وترجم كتابين وله عشرات الدراسات المنشورة في المجالات القانونية والسياسية.

توفي ليلة السبت النائب السابق عن كتلة التحالف الكردستاني والقيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني البروفيسور سعدي برزنجي بعد صراع مع المرض في ألمانيا. ووافته المنية البروفيسور برزنجي بعد صراع دام طويلاً مع المرض، في الساعة الثانية عشرة ليل السبت في أحد المستشفيات في ألمانيا، ومن المنتظر إعادة جثمانه إلى إقليم كردستان ليوارى الثرى. وشغل برزنجي عضوية الدورة السابقة لمجلس النواب العراقي عن قائمة التحالف الكردستاني، وشغل منصب رئيس جامعة

تخصيص 5% من درجات التعيين لذوي الاحتياجات الخاصة

□ أربيل/المدى

أفادت مديرية الإعلام في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بإقليم كردستان أمس الأحد، أنه تم تخصيص ٥% من درجات التعيين لذوي الاحتياجات الخاصة، وبإمكانهم ملء استمارات التعيين منذ اليوم. وأوضح عباس أكرم للمرة الأولى في إقليم كردستان، بعد إقرار قانون حقوق وامتيازات ذوي الاحتياجات الخاصة، تم تخصيص نسبة ٥% من الدرجات الوظيفية لتعيين هذه الشريحة من المجتمع، وبعد ملء استمارات التعيين، سيتمكن ذوو الاحتياجات الخاصة من ملء استمارات خاصة بهم كلاحق في مراكز ذوي الاحتياجات الخاصة، بالشكل الذي يتيح خصوصية لهذه الشريحة. وزاد بالقول "وفقاً للمادة ١٠ من قانون حقوق وامتيازات ذوي الاحتياجات الخاصة في إقليم كردستان، ينبغي على الحكومة تخصيص نسبة لا تقل عن ٥% لتعيينات ذوي الاحتياجات الخاصة في وظائف القطاع العام".

استعراض الصحف

هولير؛ بغداد تستخدم المشتقات النفطية ورقة ضغط على الإقليم

صحيفة هولير كتبت إن مشكلة النفط بين أربيل وبغداد لا تزال قائمة. واتهمت الصحيفة الحكومة الاتحادية باستخدام مسألة المشتقات النفطية على إقليم كردستان ورقة ضغط، مشيرة إلى أن الحكومة الاتحادية قلصت حصة الإقليم من المشتقات النفطية من ٢٣ ألف برميل إلى ١٥ ألف برميل ما خلق أزمة وقود في الإقليم. ونقلت الصحيفة عن مستشار وزارة الموارد الطبيعية في الإقليم سيروان محمد تأكيد خبر تصدير إقليم كردستان النفط إلى تركيا، مشيراً إلى أن هذه الكميات تصدر من أجل الحصول على المشتقات النفطية وتأمين حاجة الإقليم اليومية إليها.

هوال؛ الحذر من احتمال هجمات في ١٧ تموز

نقلت صحيفة هوال عن مصادر وصفتها بالمقربة من صلب الحركات المسلحة العراقية في وزارة الداخلية، أن (الجنح العسكري) لتتخيم رجال الطريقة القشبيدية طلب من عناصره من الضباط الانخراط في الأجهزة الأمنية العراقية مستفيدين من قرارات القائد العام للقوات المسلحة، الخاصة بإعادة منتسبي الأجهزة الأمنية والعسكرية العراقية السابقة للخدمة، وخاصة في محافظات نينوى وكركوك وديالى، لغرض الاستفادة منهم في عملياتها العسكرية. وأضافت الصحيفة أن مجموع الضباط العراقيين الذين قدموا طلبات أداء الخدمة مجدداً يقدر بأكثر من خمسة آلاف ضابط في المحافظات المذكورة. ونسبت الصحيفة إلى جهات أمنية أن الوزارات الأمنية والعسكرية تلقت تحذيرات في مختلف المحافظات بوقوع هجمات في ١٧ تموز الجاري، ودعت إلى أخذ الحيطة والحذر وتشديد الإجراءات الأمنية. وأشارت الصحيفة إلى أن مواقع الكترونية نشرت خبراً مفاده أن عزة الدوري موجود في بغداد ما أثار هواجس أمنية لدى القيادات العراقية عن قرب وقوع هجمات إرهابية.

حيات؛ دعوة لتشريع قانون النفط والغاز

وفي خبر متصل تنقل صحيفة "حيات" اليومية عن عضو لجنة النفط والغاز في مجلس النواب مطشر السامرائي قوله إن المشكلة بين أربيل وبغداد بخصوص استخراج وتصدير النفط لن تحل إلا بإصدار قانون النفط والغاز العراقي، ولذلك فإن قرب وقوع هجمات إرهابية، وأوضح السامرائي أن لا وجود لأي قانون بيد حكومة بغداد تستطيع بموجبه منع تصدير النفط من إقليم كردستان، وأضاف إن بغداد إذا قالت للإقليم إن عقودكم النفطية غير قانونية فإن الإقليم يستطيع أن يقول لبغداد إن عقودكم النفطية أيضاً غير قانونية.

كتابة على الحيطان

■ عامر القيسي

استيقاظ نائب!

يقال إن نائباً من كتلة التحالف الوطني ينوي رفع دعوى قضائية ضد حكومة إقليم كردستان بتهمة مخالفة الدستور وتصدير النفط إلى تركيا من دون التنسيق مع بغداد. ويتابع المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، إن "الدعوى ستترفع إلى المحكمة الدستورية، وسيتم تقديم مجموعة وثائق ومستندات إلى المحكمة المذكورة بشأن تهريب النفط ومشتقات الوقود، إلى جانب مستندات تكشف عن اتفاقية مبرمة بين أنقرة وأربيل لتصدير النفط إلى تركيا".

برافو جداً.. أصبح لدينا نائب حريصاً على الدستور.. نائب يستيقظ من غفوته العميقة ليكتشف أن الدستور العراقي مصان من الديباجة إلى آخر الكلام.. وحدها حكومة إقليم كردستان انتهكت الدستور انتهاكاً فظاً، هذا إذا ذهبنا مع ادعاءات النائب المستيقظ حديثاً!

ربما لا يعرف سيادته أن مفردة "التهريب" تعني أن شيئاً ما ينقل من مكان إلى آخر بصورة سرية وفي الغالب تحت جنح الظلام وبسلك سبلا غير قانونية. فهل هذا الحال يتفق مع ما يقوله

البرلماني الحريص؟! كيف يسميه تهريباً "للنفط" في الوقت الذي يقول وزير الطاقة التركي تانر يلدن، إن تركيا بدأت باستيراد النفط الخام من إقليم كردستان بواقع ٥-١٠ ناقلات يوميا، مشيراً إلى زيادة عدد الناقلات النفطية إلى ١٠٠ أو ٢٠٠ ناقلة، كاشفاً في الوقت نفسه عن مباحثات بين أنقرة وأربيل بشأن شراء الغاز الطبيعي من إقليم كردستان.

هل هناك جالة أوضح من هذه، ففي "استيراد" وكشف لعدد الناقلات و"مباحثات" أسفرت عن "اتفاقات" للتصدير.. أين هو التهريب، وما هو معيار السيد النائب له؟ إذا إلا اعتبرنا معايير، المجهولة المنشأ حتى اللحظة، أن وزير الطاقة التركي من جوقة "المهربين"؛ ثم أن الطرق التي تسلكها الناقلات هي نفس الطرق الرسمية وعبر المنافذ الحدودية فضلاً عن أن ما يجري ليس زواجاً سرياً، فعنصر الإشهار واضح لا لبس فيه من الطرفين في أربيل وأنقرة.

كم ستكون سعادة لو أن السيد النائب لم يكن انتقانياً.. لو أنه أدرج بدعوته القضائية كل أشكال الانتهاكات الدستورية.. لو أنه، على سبيل المثال، رفع دعوى قضائية على الحكومة الاتحادية في خرقها الفاضح للدستور في الكيفية التي تعاملت بها مع محتجّي الخامس والعشرين من شباط في ساحة التحرير وهي حالة أقرب إليه من كردستان جغرافياً وسياسياً وربما حزبياً.. لو أن سيادته، على سبيل المثال لا الحصر أيضاً، أدرج في لائحته فضائح تهريب النفط انتهاكاً للدستور.. لو أن سيادته يدرج في لائحته الشخصيات التي سكنت وما زالت عن ملفات الفساد والجريمة لسنوات وسنوات لتفتش عنها الجبار وتستخدّمها سياسياً متى كان ذلك في مصلحتها وهي قضية علنية وليست "تهريبية" فكم من الشخصيات من زملاء السيد النائب ومن المسؤولين الحكوميين أعلنوا أن لديهم ملفات للفساد والجرائم يلوحون بها للكسب الشخصي أو السياسي ولا يقدمونها للقضاء والسلطات المختصة!

لا نريد نائباً يستيقظ فجأة لـ "يكتشف" انتهاكاً للدستور، بل نائباً ينشر عن ساعديه ويفتح عينيه وينحذ ضميره وفكره ليرصد كل المخالفات الدستورية دون مجاملة ويعلنها علينا لأن من حقنا أن نعرف نوع السياسيين الذين يقودون هذا العراق إلى الهاوية!

مدرسة قبهان الأثرية.. الذكريات وحدها لاتنقذها

□ عبدالحق دوسي / دهوك

بأتون من أنحاء مختلفة ويتلقون أنواعاً من العلوم وكان لها دور كبير في المنطقة فقد كانت منبراً لتنشر الثقافة والتطور والعلوم وأعتقت العمادية شهرة واسعة بانفتاحها واستقبالها الطلاب من إيران وتركيا والعراق وسوريا أيضاً وأضاف المفتي "من المؤسف أن نرى صرحاً مثل مدرسة قبهان يندثر أمام أعيننا ونحن نتفرج عليه وأدعو كل المعنيين بضرورة ترميم هذه المدينة لأنها تمثل أرقاً تاريخياً كما أنها ستكون علامة مميزة في المنطقة لجذب السياح إليها" سعيد محمد وهو من مواليد ١٩٤٦ الذي يمتلك بستانا بجانب المدرسة فقد قال "كان لهذه المدرسة أهمية كبيرة وأنكر أنها كانت تتكون من أكثر من مئة حجرة ويدرس فيها الكثير من الطلاب وكانت تقابل الأزهر في ذلك الوقت وتزاول دور الجامعة في الوقت الحالي"

والعراق. محمد العمادي رئيس تحرير صحيفة العمادية الشهرية قال للمدى "تأسست هذه المدرسة في زمن السلطان حسين بن الأمير حسن الذي كان يحكم العمادية في ذلك الوقت وكانت تستقبل الطلاب الجيدين من ٨٤ مدرسة دينية كانت موزعة في مناطق مختلفة من محافظة دهوك" وبين العمادي، أن الذي كان يدرس في هذه المدرسة يتلقى علوماً مختلفة "علوماً نقلية وعلوماً عقلية أي العلوم الدينية، مثل علوم القرآن والشريعة إلى جانب العلوم الدنيوية مثل الفلسفة والحساب والهندسة والطب والفلك" خالد المفتي وهو من مواليد ١٩٣٤ ومن وجهاء مدينة العمادية قال "كنت من الطلاب الذين درسوا في هذه المدرسة وكان الطلاب

الشامخة التي بنيت في عهد السلطان خليل وكذلك مدرسة قبهان التي مازالت آثارها باقية في نهر العمادية القريب من مصيف سولاف، هذه المدرسة التي كانت مهدا للعلوم ومنبرا للحضارة في المنطقة وقد كثر الاهتمام بها من لدن السلاطين الذين حكموا إمارة بادينان حتى أنها كانت تظاهي جامعة الأزهر حيث يخرج منها أجيال من النوايع الذين خدموا الدولة العثمانية ومنهم أبو السعود العمادي الذي شغل منصب مفتي الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني لمدة ثلاثين عاما. وقد تأسست مدرسة قبهان في مدينة العمادية بحسب قول المختصين والمعنيين عام ١٥٣٤ ميلادية وكان لها دور كبير حيث كانت بمثابة جامعة يقدم إليها الطلاب من أرجاء مختلفة من العالم من تركيا وإيران



سعيد عائب الجهات المعنية في حكومة إقليم كردستان على الحالة التي وصلت إليها مدرسة قبهان داعياً إياها إلى ضرورة ترميم هذه المدرسة التي كانت صرحاً حضارياً ومعلماً دينياً في المنطقة. من جهته طالب مصطفى محمود (مواليد ١٩٣١) وهو من أهالي مدينة العمادية حكومة إقليم كردستان بضرورة تبني مشروع ترميم هذه المدرسة وقال "مدينة العمادية تزخر بالكنوز التاريخية وفيها الكثير من المواقع التراثية مثل مدرسة قبهان التي كانت تزخر العلماء في السنوات الماضية، لذا ينبغي ترميمها لأنها رمز لحضارة المنطقة وتاريخها" وقد اعتنقت مديرية آثار دهوك بالمعالم الأثرية المتواجدة في العمادية بحسب قول مدير آثار دهوك حسن احمد الذي بين أنهم قاموا خلال الفترة المنصرمة بصيانة بعض المواقع الأثرية في مدينة العمادية مثل مقبرة الأمراء و معبد الزرادشتيين، وبخصوص مدرسة قبهان قال "إن وفداً من وزارة البلديات قد زار موقع مدرسة قبهان الأثرية الذي يقع على نهر العمادية القريب من مصيف سولاف وسيقومون بإصدار قرار نهائي حول ترميم هذا الموقع الأثري"